أثر التراجع عن تمويل مشروع السد العالي على العلاقات المصرية – الأمريكية (١٩٥٦-١٩٦٧م) (*)

د/ أنور معاشى الظفيرى د/ ناصر ضاحى الهاجرى

الملخص

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية مشروع السد العالي ومناقشة اضطراب العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة حرجة من تاريخ العلاقات بين البلدين بل وتاريخ العالم كله. ويتناول النقاط التالية:

١- أهمية مشروع السد العالي من وجهة النظر الأمريكية ومراحل تنفيذه وتمويله:

٢- موقف مصر من تراجع الولايات المتحدة الأمريكية من التمويل وإلغاء العرض.

٣- دوافع إلغاء العرض الأمريكي لتمويل مشروع السد العالي:

الكلمات المفتاحية:

السد العالي، العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، جمال عبد الناصر، المعونة الأمريكية.

Abstract

The High Dam project and the fluctuation of economic relations between Egypt and the United States of America

This research derives its importance from the importance of the High Dam project and discusses the fluctuation of economic relations between the United States of America and Egypt at a sensitive stage in the history of relations between the two countries, and indeed the history of the whole world. It addresses the following points:

1- The importance of the High Dam project from the American point of view and the stages of its implementation and financing:
2- Egypt's position on the financing conditions, the USA backtracking and canceling the offer.
3- The motives for canceling the American offer to finance the High Dam project.

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠٢١، العدد التاسع والخمسون.**

key words:
The High Dam, Economic Relations between the United States of America and Egypt, Gamal Abdel Nasser, American aid.

المقدمة

وضعت الحكومة المصرية التي تولت السلطة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قضية التنمية على رأس اهتماماتها وفي مقدمة جدول أعمالها، وحرصت على إزالة أية عقبات كانت تعترض مساهمة رأس المال الوطني أو الأجنبي في التنمية، كما أصدرت القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ في أكتوبر ١٩٥٢ الذي تم بموجبه إنشاء المجلس الدائم للإنتاج كهيئة مستقلة تتبع لرئاسة مجلس الوزراء ويتولى مهمة بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية الكبرى التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج على المستوى القومي، ووضع مخطط وطني متكامل للتنمية الاقتصادية وكان "سد أسوان العالي" موضع نظر طويل من مصر كعامل أساسي للتنمية الاقتصادية[١] فمشروع السد العالي كان واحدًا من أهم المشاريع الذي خططت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتنفيذه لما له من جدوى اقتصادية كبيرة[٢].

١- أهمية مشروع السد العالي من وجهة النظر الأمريكية ومراحل تنفيذه وتمويله:

مشروع السد العالي مشروع قديم، يرجع الفضل في طرحه إلى المهندس اليوناني "دانينيوس"، وقد سبق أن تقدم به لأكثر من حكومة مصرية قبل الثورة، ولكنه لم يكن يلقى أدنى استجابة حتى على سبيل الوعد ببحث المشروع وجدواه الاقتصادية[٣].

وفي عام ١٩٥٣ تقدم المهندس اليوناني "أدريان دانينوس"(Daninos) ، بمشروعه من جديد إلى مجلس قيادة الثورة، ولكنه هذه المرة حظي باهتمام كبير من جانب القيادة الثورية، واحتوى كتاب «سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر» على شهادة سامى شرف عن تلك الحقبة من تاريخ مصر، إذ بدأت فكرة بناء السد العالي في الظهور عام ١٩٥٣، عندما قرر مجلس قيادة الثورة أن يهتم بالتنمية، وإزالة العقبات من أمامها[٤].

وقد أدركت الحكومة الأمريكية أهمية ذلك المشروع من خلال تقارير سفارتها في القاهرة التي تابعت منذ عام ١٩٥٣ تحضيرات الحكومة المصرية للإعداد الفني والمادي له، كما اشترك بعض من الفنيين والخبراء الأمريكيين مع غيرهم في دراسة الترتيبات الأولية التي يحتاجها المشروع(٥).

حظى المشروع باهتمام الدوائر السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد عدوه فرصة للربط بين دعم خطط التنمية التي بدأتها الثورة من جانب، وإقامة نظام إقليمي يضمن المصالح الغربية ويفتح الطريق للتسوية مع (إسرائيل) من جانب آخر. وأعلنت الشركات الألمانية والفرنسية والبريطانية في سبتمبر ١٩٥٥ تحمسها لتقديم عروض لتنفيذ المشروع، وهو ما دفع الدوائر السياسية الأمريكية للاهتمام بالمشروع(٦).

وأوضح المستر يوجين بلاك (Eugene Black) للسفير أحمد حسين أنه سبق أن تفاهم مع عبد الجليل العمري وزير المالية ومع وزير التجارة والصناعة المصري أثناء زيارتهما لواشنطن كما تفاهم مع وزير الخارجية الأمريكية في حيوية مشروع السد العالي وأهميته، وأنه كان قد وافق ضمنًا عندئذ على قبول استعداد البنك الدولي للقيام بدراسة شاملة هندسية واقتصادية لمشروع السد العالي(٧)، وعلى قبول استعداد الحكومة الأمريكية لتحمل نفقات تلك الدراسة مهما بلغت، على أن يكون ذلك تمهيدًا لتحديد موقف البنك الدولي النهائي من المشروع، وأضاف المستر بلاك أنه كان قد شرح أيضًا عندئذ استعداد البنك الدولي متى انتهت تلك الدراسة إلى نتيجة مُرضية من حيث صلاحية المشروع في أن يتولى البنك نفسه تدبير جميع النقد الأجنبي اللازم لتنفيذه سواء عن طريق قرض من البنك أو عن طريق مساعدات أمريكية أو خلاف ذلك حتى يضمن تنفيذ المشروع(٨).

وكانت مصلحة الولايات المتحدة في مساعدة بناء سد أسوان واحدة فقط من عدد من الاستجابات التي وازنتها الإدارة الأمريكية، وهي تحاول تحقيق أهدافها الإقليمية في الحرب الباردة. كذلك كان عليها أن تحمي علاقاتها مع أصدقائها في حلف بغداد كما كان عليها أن تطمئن (إسرائيل) وبتعامل دالاس

مع هذه المسائل[٩]، فقد أصبح واضحًا بشكل متزايد أن المحافظة على المصالح القائمة سوف تعرض للخطر باستمرار تأييد مشروع سد أسوان ونظام جمال عبد الناصر[١٠].

ورأى مؤيدو السد أن الأراضي الصالحة للزراعة تزيد بمقدار الثلث لكي تصل إلى ٨ ملايين فدان، وأن ما يدره السد من ١٠ ملايين كيلو واط كهرباء ستقدم الأساس للتوسع الصناعي والإصلاح الزراعي. وذكر محمد نجيب «ما لم يكتمل السد العالي خلال مدة معقولة فإن إصلاحنا الزراعي سينهزم بالتزايد المحتوم للسكان»[١١].

وبالفعل تم تشكيل لجنة فرعية ضمت عددًا من أعضاء مجلس قيادة الثورة وعددًا من أعضاء مجلس الإنتاج من الخبراء والفنيين برئاسة جمال سالم[١٢] لإجراء مزيد من البحث والدراسة لهذا المشروع، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات في مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، حضر بعضها المهندس اليوناني دانينوس، وانتهت بعد دراسات مستفيضة إلى الإقرار بجدوى المشروع وضرورة تنفيذه وقدمت أيضا توصيات بهذا المعنى لمجلس قيادة الثورة الذي وافق من حيث المبدأ على تنفيذ المشروع والبدء في اتخاذ الخطوات العملية في هذا الشأن[١٣].

كانت الخطوة الأولى هي بإعداد سلسلة من المحاضرات عن السد العالي، وبدأت بمحاضرات وندوات في نادي ضباط الجيش بالزمالك تحدث فيها عدد من المهندسين المتخصصين وشرحوا أبعاد المشروع وما ينتظر منه من عوائد، كما عقدت سلسلة محاضرات أخرى في نقابة المهندسين، وفي جمعية المهندسين المصرية استهدفت كلها تهيئة الرأي العام على المستويات العلمية والسياسية والشعبية لهذا المشروع،,أكدت كل الدراسات سلامة المشروع من حيث الجدوى الاقتصادية لمستقبل مصر، وكان من بين من تولى دراسة المشروع بصورة رسمية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد أعد بالفعل دراسة قدمها يوجين بلاك (Eugene Black)، كان ملخصها أن حالة الاقتصاد المصري تسمح بإتمام مشروع السد العالي[١٤].

كما جاء خبراء من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا للتنسيق مع المجموعة المكلفة ببحث المشروع، وتولى كل من المهندسين محمد صدقي سليمان ومحمود يونس وسمير حلمي وأحمد عبده الشرباصي وإبراهيم زكي قناوي وموسى عرفة وآخرين التنسيق مع هؤلاء الخبراء وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لوضع الدراسات المطلوبة حول المشروع(١٥).

إن مشروعا بهذا الحجم كان في حاجة إلى قرار سياسي جريء، وكان جمال عبد الناصر يتمتع برؤية استراتيجية بعيدة المدى ولم يكن يتخذ القرار المتسرع ولم تكن مواقفه نابعة من رد الفعل(١٦)، ومن ثم فقد استوعب كل النتائج التي توصلت إليها الدراسات الفنية المتخصصة لمشروع السد العالي وسعى إلى تحويله إلى "حلم قومي" يستحق أن تجند له كل الطاقات والخبرات لوضعه موضع التنفيذ، وبدأ يضعه في جدول أعماله في مناقشاته واجتماعاته مع كل المسؤولين العرب والأجانب كما تداول بشأنه في حواراته المستمرة مع الرئيسين جوزيف بروز تيتو (Josip Broz 'Tito)(١٧) وجواهر لال نهرو (Jawaharlal Nehru) (١٨).

وفي أواخر سبتمبر ١٩٥٣ أرسل جمال عبد الناصر وزير المالية عبد الجليل العمري إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاستطلاع الموقف على الطبيعة والتعرف على كم المساعدات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة لمصر(١٩). لمصر(١٩). وقد أجرى العمري الكثير من المباحثات مع المستر هامفري والمستر هنري بايرود ومع مجموعة من المختصين بالشئون الخارجية والاقتصادية ورجال المالية والمساعدات الخارجية والبنك الدولي بوزارة الخارجية. وقد تبين لعبد الجليل أثناء تلك الاجتماعات حسن استعداد المسؤولين الأمريكيين من ناحية مد مصر بالمساعدات الاقتصادية والفنية وتمييزها في المعاملة. فضلًا عن الرغبة في أن تحصل على مساعدة من البنك الدولي لإنشاء السد العالي متى تمت الدراسات الفنية الخاصة به. إلا أن عبد الجليل العمري لمس أن تقديم هذه المساعدات لن يتم إلا بعد الوصول إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا بخصوص قاعدة السويس(٢٠).

حظى المشروع باهتمام الدوائر السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبدأ الاتحاد السوفييتي يدخل كطرف ثالث في التنافس ولا سيما بعد عقد صفقة الأسلحة التشيكية؛ ففي سبتمبر عام ١٩٥٥ صرح السفير السوفييتي في القاهرة دانييل سولود (Daniel Solod) أن بلاده مستعدة للمساهمة في بناء السد العالي، وحدد هذه المساهمة بالمعونة الفنية والمعدات وأموال يتم تسديدها بسلع خلال خمسة وعشرين عامًا، مما أدى لفزع لدى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة[٢١].

قرر جمال عبد الناصر أن يختبر نوايا الغرب مرة أخرى بعد أن فشلت محاولات الحصول على السلاح منه، فبدأ عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد سلسلة من الزيارات للعواصم الغربية وجرت العديد من المفاوضات[٢٢]، أسفرت عن اتفاق من حيث المبدأ أعلنته الخارجية الأمريكية في ١٦ ديسمبر ١٩٥٥، وأكد بيان الخارجية الأمريكية: «أن حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا، وبشكل يخضع للسلطة التشريعية، ستكونان مستعدتين للنظر بشكل متعاطف وفي الظروف القائمة عندئذ في مزيد من التأييد نحو تمويل المراحل النهائية ولاستكمال تمويل البنك الدولي»[٢٣].

قضى الاتفاق على تمويل السد، وذلك بأن يتولى كل من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي بتكلفة تبلغ ١,٣ مليار دولار يتم توزيعه كالتالي[٢٤]:

١ - تقديم ٧٠ مليون دولار للمرحلة الأولى في المشروع (تقدم الولايات المتحدة مبلغ ٥٦ مليون دولار، وتقدم بريطانيا مبلغ ١٤ مليون دولار).

٢ - تقديم ٢٠٠ مليون دولار للمرحلة الثانية في صورة قرض من البنك الدولي، فضلًا عن ١٣٠ مليون دولار أخرى كقرض من الولايات المتحدة الأمريكية ومبلغ ٨٠ مليون دولار كقرض من بريطانيا، على أن تدفع بشكل أقساط سنوية بفائدة ٥ بالمائة تسدد على مدى أربعين سنة[٢٥].

٣ - باقي المبلغ تتحمله مصر بالعملة المحلية.

٤ - يضاف إلى ذلك منحتان الأولى من الولايات المتحدة وقدرها عشرون مليون

جنيه والثانية من بريطانيا وقدرها خمسة ملايين ونصف المليون جنيه.

وقد طلب البنك موافقة جمال عبد الناصر على إشراف البنك على سياسات مصر الاقتصادية للمدة التي سيستغرقها بناء السد (١٢-١٨ سنة)[٢٦].

٢- موقف مصر من شروط التمويل وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وإلغاء العرض:

جاءت الشروط التي وضعتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتنفيذ اتفاق تمويل السد العالي مؤكدة لهذا الاتجاه، فقد اقترن العرض السابق بالشروط التالية[٢٧]:

١- أن تركز مصر برنامجها التنموي على السد العالي بتحويل ثلث دخلها القومي ولمدة عشر سنوات لهذا المشروع مع فرض رقابة على المشروعات الاقتصادية الأخرى.

٢- وضع ضوابط للحد من زيادة التضخم والإنفاق الحكومي، وفرض رقابة على مصروفات الحكومة المصرية وعلى الاتفاقيات الأجنبية أو الديون الخارجية. وألا تقبل مصر قروضا أخرى أو تعقد اتفاقيات في هذا الشأن إلا بعد موافقة البنك الدولي.

٣- الاحتفاظ بحق إعادة النظر في سياسة التمويل في حالات الضرورة.

أثارت هذه الشروط غضب الرئيس جمال عبد الناصر، فقد كانت أشبه بالوضع الذي كان سائدا في عهد الخديوي إسماعيل، وأنتج ذلك كله حالة فقدان الثقة في إمكانية معاونة الولايات المتحدة في تنفيذ المشروع، وطرح جمال عبد الناصر اعتراضاته على عروض المعونة في محادثاته مع السفير الأمريكي بالقاهرة هنري بايرود (Henry Byroade) يومي ٢٧ ديسمبر/ و٣ يناير ١٩٥٦[٢٨].

اعترض جمال عبد الناصر على ما أخذه على أنه قيد على السياسة الاقتصادية لمصر بدوافع سياسية- وثارت مشكلة ثانية حين طلب البنك سداد القرض بنسبة الفائدة السارية في السوق وكانت ٥,٥ بالمائة والتي عدها جمال

عبد الناصر عالية للغاية. وأخيرًا أصر جمال عبد الناصر على أن يوقع البنك خطابًا بالالتزام بتمويل نصيبه من المشروع بدلًا من خطاب الإعراب عن النية الذي عرضه يوجين بلاك[٢٩].

ووجد جمال عبد الناصر أن شروط الغرب قد مثلت انتهاكًا صريحًا للسيادة المصرية فضلًا عن أنه لم يكن على استعداد لأن يظل في حالة تأرجح حتى يتم بناء السد العالي، لذلك فإن جمال عبد الناصر أبدى عدم موافقته على عدد من الشروط الواردة في المذكرة المشتركة بشروط العرض الأمريكي البريطاني– التي لم يتم الاتفاق بعد بشأنها[٣٠].

انتهى الرئيس جمال عبد الناصر إلى تقدير موقف اقتنع به بهذا المعنى، لكنه حرص على تفادي المواجهة لآخر لحظة حتى يتكشف الموقف الأمريكي بوضوح وجلاء وصراحة في ضوء الرسائل المتكررة التي حملتها القنوات الخلفية والزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين، والتي أكدت حقيقة واحدة هي إصرار الجانب الأمريكي على التحكم في سياسات الثورة ودفعها إلى مسار يخدم الاستراتيجية الأمريكية ومصالح الغرب في الأساس، ولا سيما فيما يتعلق بالتفاهم مع (إسرائيل) وكان ذلك جرى بتنسيق محكم مع الجانب البريطاني تكشفت أبعاده في أكثر من مناسبة وكما كشفته الوثائق الأمريكية والبريطانية التي نشرت [٣١].

في هذا الإطار وبتأييد من دالاس وصل يوجين بلاك إلى القاهرة يوم الثامن والعشرين من يناير، وقد جاء مفوضًا بحل المشكلات التي أثارتها اعتراضات جمال عبد الناصر[٣٢]. وبعد أسبوعين من المحادثات المثمرة، تم التوصل إلى اتفاق جوهري قدم بموجبه البنك الدولي لمصر قرضًا قيمته مائتا مليون دولار[٣٣].

وصدر بيان بذلك في التاسع من فبراير، وتم التوصل إلى تسوية بشأن النقاط الثلاث التي أثارها جمال عبد الناصر. فقد وافق بلاك على ما عرض جمال عبد الناصر باستشارة البنك في مجال المصروفات الخارجية وتحدد سعر الفائدة على سداد القرض بنسبة ٥ بالمائة ووضعت مسودة خطاب الالتزام[٣٤].

وأشارت التقارير الصحفية الغربية إلى "ابتهاج" المصريين بنتائج المحادثات التي توصلوا إليها. وفي آخر اجتماع عقدة بلاك مع جمال عبد الناصر قبل عودته إلى مقر عمله في واشنطن ذكَّره بأن قرض البنك الدولي يتوقف على التوصل إلى اتفاق مع الحكومتين الأمريكية والبريطانية حول شروط المساعدة المزمع أن تقدمها الحكومتان[٣٥].

إن اهتمام الولايات المتحدة بتقديم المعونة في بناء السد العالي كان مجرد واحد من الردود التي كانت الإدارة الأمريكية تزنها وسعت لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية الخاصة بالحرب الباردة. إذ كان لا بد من تأمين العلاقات مع الأطراف المشتركة في حلف بغداد كما كان لا بد من طمأنة (إسرائيل)[٣٦].

غادر يوجين بلاك القاهرة في التاسع من فبراير ١٩٥٦ إلى واشنطن، إذ التقى وهو في طريق العودة بالمستر هنري بايرود (Henry Byroade) في مطار روما حينما كان هنري بايرود عائدًا إلى القاهرة بعد أن قضى شهرًا في التشاور مع وزير الخارجية الأمريكية، وأخبر هنري بايرود يوجين بلاك أن اهتمام الولايات المتحدة بموضوع السد العالي قد فقد قوته الدافعة وطلب من يوجين بلاك أن يحاول مرة أخرى. وفي يوم الثاني عشر من فبراير ١٩٥٦ وصل يوجين بلاك إلى نيويورك وفوجئ بأن الأمور قد تغيرت وعندما سُئل عما إذا كان جمال عبد الناصر يميل نحو السوفييت أجاب بالنفي وأضاف أنه يرى أن جمال عبد الناصر يعد صديقًا للولايات المتحدة[٣٧].

بدأ الغموض ينكشف عن السياسة الأمريكية عندما أخذت تمهد لقرارها القادم- وهو سحب تمويل السد العالي- فقد أخبر دالاس يوجين بلاك أثناء مقابلة الأخير له في فبراير عام ١٩٥٦ أن الاتصالات التي أجراها في مجلس الشيوخ أوضحت عدم وجود أموال في الاعتمادات المالية تكفي لمساعدة جمال عبد الناصر وتيتو معا وأن الحكومة سوف تختار تقديم المساعدات إلى جوزيف تيتو الذي يبتعد عن الكتلة الشيوعية وليس إلى جمال عبد الناصر الذي يعتقدون أنه يقترب منها[٣٨]. هذا فضلًا عن أنه لم يعد مقتنعًا (أي دالاس) بأن

الاقتصاد المصري قادر تحمل عبء النفقات الطائلة اللازمة لبناء السد العالي على الرغم من تعهدات جمال عبد الناصر بالعمل على الحد من التضخم[٣٩].

وفي كتاب محمد حسنين هيكل، "وثائق القاهرة" ذكر أنه قد تأكد من خلال اجتماع لمجلس وزراء خارجية حلف بغداد، عقد في طهران في مارس سنة ١٩٥٦، أن الولايات المتحدة تنوي سحب عرض تمويل السد العالي. وقد تسرب محضر هذا الاجتماع إلى جمال عبد الناصر عن طريق وزير عراقي لم يفصح عن اسمه. وبالتالي تأكد جمال عبد الناصر أنه حتى لو قبل شروط الولايات المتحدة فإنها لن تمول السد العالي، فاتخذ قراره بقبول العرض حتى يضع الولايات المتحدة في مأزق حقيقي[٤٠].

شهد منتصف مارس ١٩٥٦ تحولًا جذريًّا في العلاقات بين الدولتين من النقيض إلى النقيض، إذ رجع ديلون أندرسون[٤١] (Dillon Anderson) رافعًا تقريرًا مطولًا إلى أيزنهاور مُذيلًا إياه بالعديد من التوصيات العقوبية على مصر لرفضها الشروط (الإسرائيلية)، على حسب قول السفير الأمريكي هنري بايرود، فقد طالب بعزل مصر عربيًّا. وزاد الأمر بأن دالاس قد رأى في فشل مبعوث أيزنهاور نوعًا من التحدي الذي يستوجب العقاب مثل: تدعيم حلف بغداد، فضلًا عن إحداث شقاق بين مصر والمملكة العربية السعودية[٤٢]، وضم ليبيا إلى جانب المعسكر الغربي. وكان أعنف بند في قائمة العقوبات ضد جمال عبد الناصر، هو ضرورة إعادة النظر في عرض تمويل مشروع السد العالي، وتأجيل منح القمح لمصر، واستبعاد المعونة الاقتصادية البالغة ٤٠ مليون دولار. وتقويض النمو الاقتصادي المصري من خلال طرح كميات كبيرة من القطن الأمريكي بأرخص الأسعار، مما يجعل من الصعوبة على مصر تسويق سلعتها الرئيسية[٤٣].

وفي النصف الأول من مايو ١٩٥٦ عاد الوضع للتغيير لصالح مصر وأخبر يوجين بلاك– صديق جمال عبد الناصر – رئيس الغرفة التجارية في "كونيكتيكوت" (Connecticut) أن جدوى السد العالي مؤكدة، وأن قيمة الإنتاج الزراعي والصناعي الجديد[٤٤]، فضلًا عن منافع أخرى سوف تحقق خلال مدة

محدودة من السنوات أكثر من ضعف الاستثمارات المطلوبة. وأضاف بلاك "أن جمال عبد الناصر كان قد وصل إلى مستوى من التفاهم أرضاني تمامًا فيما يتعلق بقرض البنك"(٤٥).

أجرى جمال عبد الناصر في المدة من ١٥ إلى ٢٠ يونيو – في القاهرة– محادثات مطولة مع ديمترى شبيلوف (Dmitry Shepelov) وكان من الطبيعي أن يتابع الأمريكيون هذه المحادثات عن كثب على قدر ما يستطيعون. وقد اتضح أن جوهر المحادثات كان يتعلق بصفقة جديدة من الأسلحة الروسية، ولم يحاول أحد الطرفين على أي حال أن يخفي هذه الحقيقة(٤٦).

إلا أن جمال عبد الناصر وشبيلوف قد حرصا على عدم ذكر أي شيء عن السد العالي في بيانهما المشترك، فضلًا عن أن شبيلوف قد ذكر في تصريحاته في دمشق وبيروت وهو في طريقه إلى بلاده قادمًا من القاهرة استعداد الاتحاد السوفيتي لتقديم معونات من أجل الصناعات ولم يذكر شيئًا عن السد العالي(٤٧).

تركزت مباحثات جمال عبد الناصر مع شبيلوف على عرض الاتحاد السوفيتي إقراض مصر النفقات الكلية لبناء السد العالي بفائدة صغيرة جدًا وأن يسدد القرض على آجال طويلة(٤٨).

وقبل رحيل شبيلوف وصل إلى القاهرة يوم التاسع عشر من يونيو ١٩٥٦ "يوجين بلاك" الذي أبلغ جمال عبد الناصر الكلام نفسه الذي أبلغه إياه السفير أحمد حسين في رسالته المؤرخة بتاريخ الثالث والعشرين من مايو ١٩٥٦. إلا أن جمال عبد الناصر شكا "لبلاك" من أنه لم يتلق ردًّا على التعديلات التي اقترح إدخالها على الشروط، فحثه "بلاك" مرة أخرى بشدة ألا يطيل الجدل أكثر من ذلك(٤٩).

وقد وجه السفير أحمد حسين النظر في رسالته إلى الولايات المتحدة الأمريكية أنها قررت هذا العام (يقصد العام المالي الذي يبدأ في يوليو ١٩٥٥ والذي ينتهي في نهاية شهر يونيو ١٩٥٦) إعطاء مصر مبلغ ٥٤ مليون دولار

كمساعدة في تنفيذ مشروع السد العالي[٥٠]، وأن السنة المالية هنا تنتهي في نهاية شهر يونيو وأن مصر إذا لم تتخذ إجراء تحافظ به على الإعانة المقررة فتسقط في نهاية الشهر المقبل. واقترح السفير في حالة رغبة مصر في الحصول على الإعانة الاتفاق مع السفارة الأمريكية في مصر على تحويلها للبنك الدولي لتحفظ فيه لحساب المشروع أن تمضي مصر اتفاقًا للمساعدة بشأن مشروع السد العالي وذلك حتى يعد المبلغ قد خرج من خزانة الحكومة الأمريكية وارتبط به فيحفظ حتى تقرر مصر البدء بتنفيذ المشروع فتحصل عليه. وذكر السفير أحمد حسين أنه من مصلحة مصر الإبقاء على تمويل السد العالي مفتوحًا[٥١].

شعرت الدبلوماسية المصرية أن الإدارة الأمريكية بدأت تتحول في سياستها تجاه مصر وأنها تشعر بشكوك كثيرة في سياسة القادة المصريين تجاه الولايات المتحدة، ولذلك فإن السفير أحمد حسين قام على الفور بإحاطة الرئيس جمال عبد الناصر يوم الثالث والعشرين من مايو ١٩٥٦ بمجموعة من العوامل التي أوصلت الولايات المتحدة إلى الشك في نوايا القيادة المصرية[٥٢].

أرسل جمال عبد الناصر إلى السفير أحمد حسين للحضور إلى القاهرة للتشاور.. وعلى الفور وصل السفير أحمد حسين في أواخر مايو ١٩٥٦ والتقى بالرئيس جمال عبد الناصر وأبلغه بأن الاعتراف بالصين، فضلًا عن فشل دالاس في موضوع الصلح مع (إسرائيل) هما السببان الرئيسيان في تعقد المسائل وأبلغه أيضًا باحتمال امتناع الولايات المتحدة عن تقديم المساعدة لإنشاء السد العالي[٥٣]، وأن الأمل الممكن الوحيد في إلزام الأمريكيين بالعرض الذي تقدموا به هو أن يقبل الرئيس دون مساومة الشروط الواردة في المذكرات الخاصة بالمساعدة، وانتهت مقابلة أحمد حسين دون أن يصل جمال عبد الناصر لقرار نهائي في موضوع شروط الغرب، وظل على اتصال تليفوني بالسفير أحمد حسين[٥٤].

وبعد لقاء جمال عبد الناصر ويوجين بلاك (التاسع عشر يونيو ١٩٥٦) بشهر آخر– دون أن ترد كلمة من الإدارة الأمريكية عن السد العالي–

استنتج جمال عبد الناصر أن دالاس وإيدن سوف يتراجعان عن عرضهما[٥٥].

صرح يوجين بلاك في الواحد والعشرين من يونيو عام ١٩٥٦م في القاهرة، أنه لم يؤخذ رأيه في موضوع التراجع، وبعد مقابلة لجمال عبد الناصر قال قرض البنك الدولي ينتظر فقط تنفيذ العرض الأمريكي- البريطاني، وأنه يأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه. وعندما عاد إلى واشنطن أخبر دالاس وروبرت ميرفي[٥٦] (Robert P. Murphy) وهوفر (Hover) وهو يفند شكوكهم حول اقتصاد مصر أنه لا يوجد تدهور وعجز في قدرة مصر على تحمل المشروع. وقد عاد بلاك وأكد تأييد البنك الدولي للمشروع في خطاب آخر أرسله عبد المنعم القيسوني في التاسع من يوليو قبل التراجع الغربي بعشرة أيام فقط[٥٧].

على الرغم من نفوذ يوجين بلاك في كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية إلا أنه لم يتمكن من أن يحرك المشروع مرة أخرى، ومع تدافع القوى والأحداث بمرور الأيام والأسابيع لم يعد هناك أي احتمال لكسر حركة القصور الذاتي التي فرضت على مصير العرض الأمريكي- البريطاني الخاص بالسد العالي[٥٨].

وفي الأسبوع الأول من يوليو ١٩٥٦ استقبل الرئيس جمال عبد الناصر السفير أحمد حسين سفير مصر في واشنطن في استراحة برج العرب غرب الإسكندرية، ودار الحديث حول الموقف الأمريكي من تمويل مشروع السد العالي، وكان أحمد حسين معروفا بميوله الأمريكية ومن أنصار تطوير العلاقات والتعاون مع الإدارة الأمريكية، وقد حاول في هذا الاجتماع أن يبرر موقف جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي اتسم بالمماطلة والتعنت وأخذ يسهب في تفسير الضغوط التي يتعرض لها من الدوائر الصهيونية وبعض رجال الكونجرس الأمريكي[٥٩].

أدرك جمال عبد الناصر في قرارة نفسه أن الأمر لا يخرج عن حدود المناورة، وأن أمريكا لن تقدم على المساهمة في تنفيذ المشروع، وتمسك أحمد حسين بموقفه ومحاولاته للتفسير والتبرير، وبعد أن استمع له جمال عبد

الناصر مطولا بادره قائلًا: "حسنا (قالها بالإنكليزية (All Right) سأعطيك الفرصة لكي تثبت شيئا من أجل مصر يا أحمد، ترجع لدالاس وتقول له: إنك قبلت بجميع شروطه، ثم لاحظ ردود فعله، وحانشوف إيه اللي حا يجري بعد كده؟"[٦٠].

ولما كانت الولايات المتحدة تريد أن ترغم جمال عبد الناصر على الاتفاق معها بسرعة قبل أن يوقع مع الاتحاد السوفيتي عقود أسلحة جديدة فقد استخدمت مختلف وسائل الضغط لتحقيق هذا الهدف. ومن هذه الوسائل أن متحدثًا باسم وزارة الخارجية الأمريكية أعلن يوم السادس يوليو سنة ١٩٥٦ أن الحكومة الأمريكية أبلغت الحكومة المصرية أن مبلغ ٥٤,٦ مليون دولار الذي وعدت الحكومة الأمريكية بالمساهمة به في مشروع إنشاء السد العالي قد أعيد إلى الخزانة الأمريكية لإنفاقه في أغراض أخرى[٦١]، وبرر المتحدث ذلك بأن القاهرة لم تعلن قبولها للعرض الأمريكي حتى يوم الثلاثين من يونيو وهو تاريخ انتهاء السنة المالية ١٩٥٥-١٩٥٦ وأضاف المتحدث قائلًا: إن العرض الأمريكي بشأن المساهمة في تمويل إنشاء السد العالي لا يزال على أي حال قائمًا وكان هذا بمثابة إنذار من الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة المصرية، فإن العرض الأمريكي وإن ظل قائمًا كان في حاجة إلى إجراءات جديدة لاعتماده مرة أخرى من الكونجرس، وهذا يقتضي أن يعلن جمال عبد الناصر قبوله للاتفاق مع الإدارة الأمريكية وعليه إذن أن يختار بين إنشاء السد العالي وبين الأسلحة الروسية[٦٢].

حدد ظهر التاسع عشر من يوليو ١٩٥٦ كموعد لاستقبال دالاس لأحمد حسين في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، وبعد دخوله مكتب دالاس بدقائق معدودة أصدر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "لينكولن وايت"(Lincoln White) ، بيانا أعلن فيه سحب العرض الأمريكي لتمويل مشروع السد العالي، وكان ذلك قبل أن يبدأ الحديث بين أحمد حسين وجون فوستر دالاس. وقام دالاس، في تصريح مُهين في ١٩ يوليو ، بسحب اقتراح تمويل سد أسوان مدعيًا أن مصر لن تكون قادرة على تسديد القرض[٦٣].

إن التفسير الرسمي الذي أوضحه بيان وزارة الخارجية للصحافة والذي أعلن سحب العرض يوم ١٩ يوليو قد أشار إلى تدهور الاقتصاد المصري وعدم قدرته على تحمل نفقات هذا المشروع[٦٤]. وفي رد عاجل على هذه الآراء، أوضح أحمد حسين ما يلي[٦٥]:

- أنه نقل إلى وزير الخارجية الأمريكي تأكيد الرئيس جمال عبدالناصر بأن صفقة الأسلحة التشيكية ما هي في الواقع إلا صفقة تجارية لا تحمل في طياتها أي طابع آخر ، وأوضح أن مصر لن تسمح بتسرب أي نفوذ أجنبي إليها وتحرص كل الحرص على مقاومة الشيوعية، وأنها قبلت بالعرض التشيكي نتيجة الصعوبات التي واجهتها في الحصول على السلاح من الدول الغربية.

وأضاف أحمد حسين أنه دلل في هذه المناسبة على سياسة مصر الواقعية والبناءة مذكرا بالدور الكبير الذي قام به الفنيون المصريون لمساعدة إيريك جونستون في وضع مشروعه الخاص بنهر الأردن، وأن الرئيس جمال عبد الناصر نفسه قد عبر للوفود العربية الأخرى عن تأييده للمشروع، وهو ما ساعد جونستون على إقناع بعضها بجدوى المشروع وسلامته. كما تطرق أحمد حسين إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية في العام الحالي، وأوضح أن مصر تريد التقدم بطلب ٣٦٠ ألف طن من القمح الأمريكي وفقا للقانون "٤٨٠ ب."[٦٦].

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية صممت على رفضها تمويل مشروع السد العالي كما توقع الرئيس جمال عبد الناصر فقد كان جمال عبد الناصر يشعر أن الولايات المتحدة ليست جادة في عرض تمويل السد العالي، وشعر أن المفاوضات في واشنطن مجرد مضيعة للوقت ذاته كلما قبِل شرطًا فوجئ بشرط جديد. والحقيقة أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية راجع إلى الربط بين تمويل مشروع السد العالي وتسوية النزاع العربي- (الإسرائيلي) [٦٧]، كما ربطت ذلك سابقًا بينه وبين تسليح مصر، فضلًا عن محاولاتها منع التقارب المصري- السوفيتي[٦٨].

وبذلك نجد أن "جون فوستر دالاس" وزير خارجية الولايات المتحدة

الأمريكية اتخذ قرار سحب العرض الأمريكي بشأن تمويل مشروع السد العالي مع عدد محدود جدًّا من مستشاريه فضلًا عن أخيه "ألن دالاس" رئيس المخابرات الأمريكية، ولم يطلع دالاس الرئيس أيزنهاور على قرار سحب العرض الأمريكي إلا قبل إبلاغه لسفير مصر بوقت قصير[٦٩].

وكان وراء ذلك أسباب منها: عدم رغبة دالاس في مساعدة مصر وهي غير تلك الأسباب التي ذكرها "لبلاك" فقد كان يعتقد اعتقادًا راسخًا أن جمال عبد الناصر قضى على مبادرة السلام التي تقدم بها قبل ذلك بشهرين ومن ثم أراد القضاء عليه. وكان مقتنعًا بأن السوفييت لن يساعدوا مصر في بناء السد العالي مثلما فعلوا في صفقات الأسلحة؛ لأن مثل هذا المشروع الضخم انطوى على إجهاد بالغ لمواردهم المالية، ولهذا كان أكثر ميلًا إلى الاعتقاد بأنه عن طريق رفض تقديم المساعدة الأمريكية، وبالتالي بانهيار كل ترتيب مع البنك الدولي والبريطانيين قد بدد آمال جمال عبد الناصر في تحقيق حلمه، الأمر الذي أدى إلى خيبة أمل عامة بين صفوف الشعب المصري قد تكفي للإطاحة به[٧٠].

جاء أول رد فعل علني للرئيس جمال عبد الناصر على سحب التمويل الأمريكي متزامنًا مع الموافقة السوفيتية؛ فعلى هامش زيارته لإحدى معامل تكرير النفط بالقرب من القاهرة، وجه جمال عبد الناصر نقدًا شديدًا لموقف الولايات المتحدة من مصر، واصفًا من يتخذون ذلك الموقف يكونهم "متجردين من الحياء ومضللين"، ورد أيضًا على الشكوك التي أثيرت حول الاقتصاد المصري مشيرًا إلى أنها غير صحيحة ودلل على أن الإنتاج القومي المصري قد ازداد حسب تقديرات عام ١٩٥٥ بنسبة ٢٠ بالمائة، لذلك فإن مصر "لن تخضع لسيطرة الدولار"[٧١]. ولم يوقع كلام الرئيس جمال عبد الناصر أثرًا كبيرًا في الولايات المتحدة بشكل يستوجب الرد السريع، وربما كان توقع الأمريكيين لإجراء أكبر كما توعد به جمال عبد الناصر في غضون الأيام التالية السبب وراء ذلك التريث، على الرغم من لهجة الخطاب التي وصفها الرئيس الأمريكي أيزنهاور في مذكراته بالهجوم القاسي الذي عكس غيظ جمال عبد الناصر[٧٢].

٣- دوافع إلغاء العرض الأمريكي لتمويل مشروع السد العالي:

ساهمت عوامل عدة للدفع باتجاه إلغاء العرض الأمريكي لتمويل مشروع السد، أهمها: اعتقاد الأمريكيين بأن جمال عبد الناصر قد رهن مقدرات مصر المادية للسوفيت، بتوقيعه لصفقة السلاح بينما بلاده عاجزة عن تمويل مشروع السد، يضاف الى ذلك اعتراف جمال عبد الناصر بجمهورية الصين الشعبية ذات النظام الشيوعي في مارس ١٩٥٦، وهو ما زاد من نقمة العناصر المؤيدة لجمهورية الصين الوطنية (تايوان) في الكونغرس الأمريكي ووزارة الخارجية[٧٣]. كما عارض كبار مزارعي وتجار القطن في الولايات المتحدة سياسة منح القروض لمصر من حيث الأساس؛ لأنها تؤدي إلى تمكين مصر من زيادة تعاملاتها مع الاتحاد السوفيتي عن طريق المقايضة بالقطن، فضلًا عن تحريض اللوبي اليهودي ضد تقديم أي مساعدة لمصر؛ لأن ذلك يقوي "أحد أهم أعداء (إسرائيل) "[٧٤].

ويمكن القول: إن عرض الاتحاد السوفيتي تقديم المعونة لمصر في بناء السد العالي خلال زيارة شبيلوف وزير الخارجية السوفيتية إلى القاهرة في مطلع يوليو ١٩٥٦، قد أدخل وزير الخارجية الأمريكي دالاس في حسابات خاطئة ظنا منه بعدم جدية العرض السوفيتي، فأعلن في تصريح متشنج بأنه "يريد من جمال عبد الناصر أن يفهم بأن السوفييت يمكن أن يساعدوه بأسلحة الموت، ولكن نحن فقط يمكننا أن نعطيه وشعبه الحياة"[٧٥] . لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة عقب إعلان دالاس سحب التمويل بشكل رسمي في التاسع عشر من يوليو عام ١٩٥٦.

وقد أخطأ السياسيون الأمريكيون في تقدير مدى جدية العرض السوفيتي لبناء السد، وشاركهم هذا الاعتقاد الخبراء الاقتصاديون أيضًا، الذين رأوا أن المشروع يمثل وحدة متكاملة وأنهم لا يثقون بقدرة الاتحاد السوفيتي على تمويل المشروع بأكمله[٧٦]، فشككوا في العرض الذي قدمه شبيلوف وزير الخارجية السوفيتي إلى الرئيس جمال عبد الناصر خلال زيارته للقاهرة نهاية يونيو ١٩٥٦ إذ كان العرض بفائدة تتراوح بين اثنين وثلاثة بالمائة[٧٧]. ولأن القيادة المصرية لم تجد في نهاية الأمر سوى هذا العرض فقد تعاملت معه لتنفيذ

المشروع من جهة ورد الاعتبار للسياسة المصرية من جهة أخرى.

قامت الإدارة الأمريكية بالضغط على مجلس إدارة البنك الدولي في العام نفسه لسحب موافقته على تمويل السد العالي في مصر، وهو ما مثَّل نقطة تحول نحو الأسوأ في العلاقات الثنائية وأدخلها في النفق المظلم، فلم يكن أمام مصر إلا اللجوء إلى القطب الشرقي لتمويل خطط التنمية وتسليح الجيش المصري. وعلى الرغم من تدهور العلاقات الثنائية منذ (عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٥)، استمر برنامج المساعدات الاقتصادية، ولم يجر وقفه إلا في تسعة أعوام فقط: (عام ١٩٥٧ والمدة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٥[٧٨]).

لم يكن قرار السحب هذا هو الشك في قدرة الاقتصاد المصري أو الآثار السياسية أو الاقتصادية المترتبة على مشروع السد العالي بل نتاج مداولات عميقة نشأت عن عدم التسامح إزاء الاستقلال المتزايد للنظام المصري، وكذلك عن الالتزام الاستراتيجي للمحافظة على العلاقات القائمة مع (إسرائيل) ودول حلف بغداد وبريطانيا وفرنسا[٧٩].

إلا أن الحقيقة كانت عكس ذلك، فقد استطاعت مصر أن تنفذ مشروع السد بينما هي مستمرة في شراء كميات من الأسلحة السوفيتية الأمر الذي يدحض الادعاء بأن مصر قد رهنت اقتصادها من أجل شراء الأسلحة[٨٠].

أكدت وثائق الخارجية المصرية وكذلك الأمريكية أن السبب لسحب الولايات المتحدة عرض تمويل السد العالي كان بسبب اعتراف مصر بالصين الشيوعية الذي اعتبره دالاس لطمة موجهة له، فضلًا عن بعض الأعمال الأخرى للحكومة المصرية وعلى رأسها صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي. وقد انتظر دالاس الفرصة للرد[٨١] وتتكشف الحقيقة عن أن سحب تمويل السد العالي لم يكن وليد تلك اللحظة وإنما كان القرار بسحب التمويل قد اتخذ قبل ذلك بأشهر عديدة، اتفق عليه أيزنهاور ودالاس استجابة منهما للضغوط الهائلة التي مارسها عليهما أصدقاء (إسرائيل) في الكونجرس (اللوبي الإسرائيلي)، فضلًا عن اللوبي القطري واللوبي الصيني[٨٢]. بل إن دالاس وأيزنهاور قد اتفقا على فرض العزلة على جمال عبد الناصر وإن من الأحسن استبداله بغيره[٨٣].

سجل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دوايت أيزنهاور في مذكراته

بعض المعلومات بصدد قرار حكومته الأخير، والتي تستوقف النظر ولا سيما قوله بإن موقف الإدارة الأمريكية من تمويل مشروع السد العالي كان يتم عن كون الولايات المتحدة دولة لا تخضع للابتزاز من قبل مصر، كما ربط القرار بتأخر الحكومة المصرية في قبولها بشروط الولايات المتحدة الأمريكية[٨٤]، وهكذا يبدو واضحًا أن جون فوستر دالاس وجد في مشروع السد العالي فرصة لتعليم جمال عبد الناصر وقادة دول العالم دروسًا[٨٥] . على وفق منطق الإدارة الأمريكية في التعامل مع بلدان العالم الثالث ، فإن إذلال الرئيس جمال عبد الناصر بعد صفقة السلاح التشيكية غدا أمرًا مطلوبًا من وجهة نظرها.

وبعد انتهاء حرب السويس طالبت الولايات المتحدة الأمريكية جمال عبد الناصر بالموافقة على مبدأ ايزنهاور (ملء الفراغ في الشرق الأوسط) إلا أن جمال عبد الناصر رفض ذلك وهنا قررت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع جمال عبد الناصر إما باغتياله أو هزيمته عسكريًّا، وبالفعل أطلقت يد إسرائيل وكانت المؤامرة الكبرى في يونيه ١٩٦٧م[٨٦].

مما سبق يتضح لنا أن مشروع السد العالي أدى إلى اضطراب العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر في مرحلة الحرب الباردة والتي شهدت صراعات دولية وإقليمية، وكانت مصر من أهم تلك الدول التي حاولت الولايات المتحدة وضعها تحت رايتها قدر المستطاع؛ إلا أن مشروع بناء السد العالي كان القشة التي قسمت ظهر العلاقات المصرية الأمريكية وأصابتها في مقتل.

الهوامش:

(١) جبفري آرونسون، العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦-١٩٥٦م، ترجمة السيد أمين شلبي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٢٧.

(2) Robert Mabro, the Egyptian Economy 1952-1972, (Oxford University Press, 1974), p. 88.

(3) op. Cit, p.p. 89.

(٤) جمال شقرة ، الحركة السياسية في مصر ١٩٥٢ ١٩٥٤م رسالة ماجستير غير منشورة، آداب عين شمس ١٩٨٦ ، ص ٤٥٣.

(٥) مأمون شاكر إسماعيل، العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٦-١٩٦٣م، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، ابن رشد، قسم التاريخ، ٢٠٠٥م، ص ٣١

(6) New York Times, 2 October 1955, P. 9.

(7) James Cameron StewartMaking the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash That Shaped the Middle East, Audible Audiobook, London.2020,p. 109.

(٨) وثائق الخارجية المصرية– غير منشورة– رسالة مرسلة من الدكتور أحمد حسين إلى وكيل الخارجية المصرية برقم ٩٠٠ سري بتاريخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣.

(9) Morris Benny: A History of the First Arab-Israeli War, Yale University Press, 2009, p. 209.

(10) New York Times 2 October 1955, p. 9.

(١١) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص ٩٥.

(١٢) جمال سالم (١٩١٨ – ١٩٦٨): ضابط طيران مصري وأحد الضباط الأحرار، ولد في ١٩١٨ أثناء عمل والده في السودان، وهو يكبر أخاه صلاح سالم بعامين. تخرج من الكلية الحربية سنة ١٩٣٨، وأوفدته الدولة في بعثات عسكرية خارج مصر إلى بريطانيا والولايات المتحدة. وشارك في حرب فلسطين. وبعد نجاح حركة تموز/ يوليو ١٩٥٢ وسيطرتها على السلطة في مصر، اختير جمال سالم رئيسا للجنة العليا للإصلاح الزراعي التي لعبت دورا بارزا في تصفية ممتلكات كبار ملاك الأراضي الزراعية.

(١٣) جمال شقرة ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤.

(١٤) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ٩٥

(١٥) جمال شقرة ، المصدر السابق ، ص ٤٥٢-٤٥٤.

(16) Joel Gordon, Nasser: Hero of the Arab Nation (Makers of the Muslim World)2015,p. 46.

(١٧) جوزيف بروز تيتو: ولد عام ١٨٩٢ في زغرب بكرواتيا ، عاش حياة فقيرة عند نشاته. انضم إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي في كرواتيا التي كانت تابعة لمملكة النمسا

وهنغاريا وذلك قبل الحرب العالمية الأولى. جند في جيش تلك المملكة عام ١٩١٣، شارك في الحرب العالمية الأولى. أسر من قبل الروس وتأثر بالدعاية البلشفية وشارك في المظاهرات التي قادها البلاشفة عام ١٩١٧، انضم إلى الجيش الأحمر وساهم في القتال بسيبيريا وهرب بعدها إلى قرغيزيا. انضم إلى القسم السلافي الجنوبي من الحزب البلشفي وعاد إلى كرواتيا عام ١٩٢٠. وانضم بعدها إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي. وفي نهاية العشرينات أصبح عضوًا فاعلًا في الحزب الشيوعي اليوغسلافي، اشترك في الكومنترن الذي عقد في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٦. عاد بعدها إلى زغرب وعمل بشكل سري في نشاطات الحزب الشيوعي. ترأس الحزب الشيوعي اليوغسلافي من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٨٠، وشارك في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية كقائد أعلى للمحاربين اليوغسلافيين ١٩٤١ – ١٩٤٥. أصبح رئيس وزراء يوغسلافيا بين ١٩٤٥ – ١٩٥٣ ورئيسًا للاتحاد اليوغسلافي من ١٩٥٣ حتى ١٩٨٠. يعد المكون الرئيسي ليوغسلافيا ما بعد الحرب العالمية الثانية. تميزت سياسته في الحكم بمقاومة وتحدي الهيمنة السوفيتية على الحزب الشيوعي اليوغسلافي وتوفي في لوبيانا بسلوفينيا عام ١٩٨٠.

ينظر: بيداء محمود أحمد سويلم، جوزيف بروز تيتو: حياته ومواقفه في القضايا العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

(١٨) جواهر لال نهرو: ولد في مدينة الله أباد ١٨٨٩. كان والده محاميًا وأحد مساعدي المهاتما غاندي. تلقى علومه الأولى في البيت على يد معلميه من إنجليز وهنود ثم درس بعد عام ١٩٠٥ ولمدة سنتين في إحدى المدارس الإنكليزية بالهند. أكمل دراسته في جامعة كامبردج ببريطانيا حيث درس علم الطبيعة. عرف عنه اهتمامه المبكر بالسياسة، قابل غاندي للمرة الأولى عام ١٩١٦ في الاجتماع السنوي لحزب المؤتمر الوطني الهندي. اختاره غاندي عام ١٩٢٩ رئيسًا للاجتماع الذي عقده الحزب في مدينة لاهور. اختلف في طبيعة عمله السياسي عن غاندي الذي كان أكثر ميلًا إلى التدين بينما يميل نهرو إلى العلمانية. أصبح نهرو أول رئيس وزراء للهند المستقلة من سيطرة الاستعمار البريطاني عام ١٩٤٧. وقام خلال مدة حكمه بتطبيق إصلاحات عديدة في المجال الاجتماعي. انتهجت الهند في عهده سياسة عدم الانحياز، وتوفي في نيودلهي عام ١٩٦٤. ينظر: انتصار علي المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.

(19) Brown Carl. International Politics and the Middle East, New York 1984,p.148.

(٢٠) وثائق الخارجية المصرية– غير منشورة– رسالة مرسلة من الدكتور أحمد حسين إلى الدكتور محمود فوزي برقم ١٢٠ سري بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣.

(21) New York Times, 22 November 1955, P. 4.

(22) New York Times, 22 November 1955, P. 4.

جمال شقرة ، المصدر السابق ، ص ٤٣٤.

(23) «The United States Supports the Aswan High Dam Project, Statement by the Department of State, December 17, 1955». John Foster Dulles Private Papers.

(24) The United States apparent refected French Partieipation, Couve de Murville interview, P. 11. George Humphrey interview, P. 24-25.

(25)New York Times, 3 January 1956. P. 3.

(٢٦) جيفري آرونسون، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(27) New York Times, 3 January 1956. P. 3.

(28) Love, Kennett, The Twice-Fought War, ; A History, McGraw-Hill; First Edition,1969, p. 312.

(29) New York Times, 3 January 1956, P. 3.

(30) Love, Kennett. Ibid, p. 309.

(31) Love, Kennett, Op. Cit, p. 313.

(32) Beal, John- John Foster Dulles- A Biography- New York: Harper and Bros. 1960,p.49.

(٣٣) الأهرام (صحيفة)، مصر، العدد: ٢٥٤٣٥، التاريخ: ١٩٥٦/٧/٢٥. ص ٤.

(34) New York 1976.p.129.

(٣٥) أنتوني ناتنج، ناصر ، المرجع السابق، ص١٦٨–١٦٩، ينظر كذلك:

Love, Kennett. Op. Cit, p. 309.

(36) Op. Cit, pp. 265-266.

(37) Ibid, pp. 310-312.

(38) Kimche Jon and David, Both Sides of the Hill, London, 1960,p.98.

(٣٩) أنتوني ناتنج ، المصدر السابق، ص١٧٠–١٧١، ينظر كذلك:

Love, Kennett., op. cit, pp. 319-320.

(40) Mohamed Heikal, . Op. cit, p. 64.

(٤١) ديلون أندرسون: مسؤول في الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة أثناء مدة حكم أيزنهاور (١٩٥٣–١٩٦١). شغل منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي من ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٥ إلى ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦.

(42) Bedeau, John S. . Op. cit,p.172.

(٤٣) جمال شقرة ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠.

(44) Brown Seyom, The Faces of power – Constancy and change in United stats Foreign Policy From Truman to Johnson. New York: Columbia University press, 1968,p.213.

(45) Love, Kennett, Op.cit, p. 133.

(٤٦) هنري آزو، فخ السويس، المرجع السابق، ص١٣٣.

(٤٧) وثائق الخارجية المصرية العربية (غير منشورة)، ملف رقم ١/٧/٢٨٨ رسالة مرسلة من القائم بالأعمال بالنيابة في دمشق– أحمد فتحي رضوان– إلى وكيل الخارجية الدائم

برقم ٣٨٩ سري جدًّا بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٥ خاصة بزيارة مسيو شبيلوف لسوريا والبلاغ المشترك عن المحادثات السورية السوفيتية.

(48) Finer Hermen, . Op. cit, p. 57.

(٤٩) هنري آزو ، فخ السويس، ص١٣٥، ينظر : أنتوني ناتنج ، المصدر السابق ، ص١٧٤، ينظر :

Love, Kennett. Suez Twice Fought war, pp. 316.

(50)Bryson Thomas . Op. cit,,p.217.

(٥١) أنتوني ناتنج ، المصدر السابق ، ص١٧٤.

(٥٢) أوراق السفير أحمد حسن- غير منشورة- رسالة مرسلة من السفير أحمد حسين إلى الوكيل الدائم لوزارة الخارجية أرسلت صورة منها إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٣ آيار/ مايو ١٩٥٦ سري بدون رقم. أورد السفير أحمد حسين في رسالته أنه كان ضمن العوامل التي أوصلت الولايات المتحدة إلى الشك في نوايا القيادة المصرية أن كمية الأسلحة التي حصلت عليها مصر من المعسكر الشرقي كبيرة جدًّا، وكذلك قام مصر ببذل مساعيها لحمل كل من ليبيا والسودان والمملكة العربية السعودية واليمن على الحصول على أسلحة من روسيا.

(53)Hoppes Townsend, . Op. cit,,p.78.

(٥٤) أنتوني ناتنج ، المصدر السابق ، ١٧٤،

Love, Kennett. Op. cit, p. 314.

(٥٥) أنتوني ناتنج ، المصدر السابق ، ص١٧٣-١٧٥.

(٥٦) عالم اقتصاد، ومؤرخ، أمريكي ولد في مدينة نيويورك. ينتمي ميرفي إلى المدرسة النمساوية وهو أحد المعتقدين في فلسفة اللاسلطوية الرأسمالية. نال درجة البكالوريوس في الاقتصاد من «كلية هيلزديل» عام ١٩٩٨م، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة نيويورك عام ٢٠٠٣م. يعد روبرت ميرفي من مؤيدي التفسير الحرفي للكتاب المقدس ومن مشككي نظرية التطور

(٥٧) Love, Kennett., op. cit, pp. 323-324.

(58)Ibid, p. 313.

(٥٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مؤسسة الأهرام – مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة،، ١٩٧٧ ، ص٤٤٨-٤٤٩.

(٦٠) عبد اللطيف البغدادي، مذكراته، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧، ج١، ص٣١٧.

(61) Hoskins Halford. The Middle East- problem Area in World politics. New York: Macmillan, 1956,p.79.

(٦٢) هنري آزو، فخ السويس، ص١٣٦.

(63) Aronson, Geoffrey- united states policy toward Egypt, 1946-1956, pp. 366-376.

(64) love Kennett, Op.cit, p. 314.

(٦٥) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ١٠١.

(٦٦) قانون ٤٨٠: يهدف هذا القانون إلى تصريف فوائض الحاصلات الزراعية الأمريكية، وتحويلها إلى مبيعات ميسرة لبعض الدول التي لا تستطيع زراعتها، وذلك مقابل عملات محلية تقدمها هذه الدول، لتصرف في الداخل على حاجات الولايات المتحدة من عملات تلك الدول، ويخصص الباقي لمشروعات تنمية مشتركة بفوائد بسيطة، وبأجل طويل، كما أنها تنقل بعض الأسواق العالمية على غيرها التي تتسم بالزراعة الكثيفة، ولا شك أن ذلك كله يوفر بشكل أو بآخر إمكانيات السياسي لأهمية هذا النفوذ الاقتصادي في حياة الشعوب. لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد حمروش، قصة ٢٣ يوليو، خريف عبد الناصر، ج٥، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤، ص٧٩.

(67)Morris, Benny, Op.cit, p. 211.

(٦٨) محمد فوزي، مذكرات حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧-١٩٧٠)، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص١٠٣.

(٦٩) آزو، هنري- فخ السويس، Love, Kennett. Op.cit, p. 326. ص١٣٨.

(٧٠) أنتوني ناتنج ، المصدر السابق ، ص١٧١.

(٧١) الأهرام (صحيفة)، مصر، العدد: ٢٥٤٣٥، التاريخ: ١٩٥٦/٧/٢٥. ص ٤.

Robert Stephens, op. Cit, p. 194.

(٧٢) البلاد (صحيفة)، مصر، العدد: ٤٧٠٨، التاريخ: ١٩٥٦/٧/٢٦. ص ٢

(73) Bard Mitchell . Middle East Conflict. Indianapolis: Alpha Books, 1999,p.165.

(74) Peter Mansfield, op. Cit, p. 228.

جمال شقرة ، المصدر السابق ، ٢٩٩.

(٧٥) جمال شقرة ، المصدر نفسه ، ٣٠٠

(٧٦) ملفات البلاط، ٣١١/٥٠٤٠، تقرير السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية، رقم د ٣١٦/١/٢، بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٧، الموضوع: التقرير الصحفي، و٢٢، ص٣٨.

(٧٧) البلاد (صحيفة)، مصر، العدد: ٤٦٨٩، التاريخ: ١٩٥٦/٧/١.

(78) Love, Kennett, Ibid, p. 316

(٧٩) جيفري آرونسون، المصدر السابق ، ص ٢٥٤.

(80) Love, Kennett, Ibid, p.317.

(٨١) أوراق السفير أحمد حسين- غير منشورة- رسالة مرسلة من السفير أحمد حسين إلى وكيل الخارجية الدائم بتاريخ ٢ آب/ أغسطس ١٩٥٦ سري جدًا بدون رقم، وأرسلت صورة منها إلى الرئيس جمال عبد الناصر، ينظر كذلك محمود رياض، مذكراته ، دار المستقبل العربي للنشر ، ١٩٨٦م ، ج٢، ص١٣١-١٣٢.

(٨٢) جمال شقرة، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(83) Love, Kennett, op. cit., pp. 327-328. , Aronson. Geoffrey, op. cit., p. 391.

(٨٤) دوايت أيزنهاور، مذكرات دوايت ايزنهاور، ترجمة يونغمان هيوبورت، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٤- ٢٥.

(٨٥) جمال شقرة، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(٨٦) جمال شقرة ، قصة الصراع المستمر في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢٤.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا: الوثائق:

وثائق الخارجية المصرية– غير منشورة– رسالة مرسلة من الدكتور أحمد حسين إلى الدكتور محمود فوزي برقم ١٢٠ سري بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣.

وثائق الخارجية المصرية– غير منشورة– رسالة مرسلة من الدكتور أحمد حسين إلى وكيل الخارجية المصرية برقم ٩٠٠ سري بتاريخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣.

وثائق الخارجية المصرية العربية (غير منشورة)، ملف رقم ١/٧/٢٨٨ رسالة مرسلة من القائم بالأعمال بالنيابة في دمشق– أحمد فتحي رضوان– إلى وكيل الخارجية الدائم برقم ٣٨٩ سري جدًّا بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٥ خاصة بزيارة مسيو شبيلوف لسوريا والبلاغ المشترك عن المحادثات السورية السوفيتية

ثانيًا: المراجع العربية والمعربة:

أحمد حمروش، قصة ٢٣ يوليو، خريف عبد الناصر، ج٥، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤م.

أنتوني ناتنج، ناصر ، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٩٥م.

جمال شقرة ، قصة الصراع المستمر في الشرق الأوسط ١٩٤٨–١٩٧٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٠.

جيفري آرونسون، العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦–١٩٥٦م، ترجمة السيد أمين شلبي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.

عبد اللطيف البغدادي، مذكراته، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧م.

محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢م.

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مؤسسة الأهرام – مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦م، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٧٧م.

محمد فوزي، مذكرات حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧-١٩٧٠)، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.

محمود رياض، مذكراته ، دار المستقبل العربي للنشر ، ١٩٨٦م.

هنري آزو، فخ السويس، ترجمة محمود حسن إبراهيم ؛ مراجعة أحمد كمال زكي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨١م.

ثالثًا: المجلات العلمية والصحف المعتمدة:

الأهرام (صحيفة)، مصر، العدد: ٢٥٤٣٥، التاريخ: ١٩٥٦/٧/٢٥.

الأهرام (صحيفة)، مصر، العدد: ٢٥٤٣٥، التاريخ: ١٩٥٦/٧/٢٥.

البلاد (صحيفة)، مصر، العدد: ٤٧٠٨، التاريخ: ١٩٥٦/٧/٢٦م.

رابعًا: الرسائل الجامعية:

انتصار علي المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.

بيداء محمود أحمد سويلم، جوزيف بروز تيتو: حياته ومواقفه في القضايا العربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

جمال شقرة ، الحركة السياسية في مصر ١٩٥٢ ١٩٥٤م رسالة ماجستير غير منشورة، آداب عين شمس ١٩٨٦م.

مأمون شاكر إسماعيل، العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٦-١٩٦٣م، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، ابن رشد، قسم التاريخ، ٢٠٠٥م

خامسًا: المراجع الأجنبية:

Bard Mitchell . Middle East Conflict. Indianapolis: Alpha Books, 1999.

Beal, John- John Foster Dulles- A Biography- New York: Harper and Bros. 1960.

Brown Carl. International Politics and the Middle East, New York 1984.f Brown Carl. International Politics and the Middle East, New York 1984.

Bryson Thomas A. American Diplomatic Reloations with the Middle East, 1784- 1975. Metuchen, N. J. Scarecrow press, 1977.

Brown Seyom, The Faces of power – Constancy and change in United stats Foreign Policy From Truman to Johnson. New York: Columbia University press, 1968.

James Cameron StewartMaking the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash That Shaped the Middle East, Audible Audiobook, London.2020.

Joel Gordon, Nasser: Hero of the Arab Nation (Makers of the Muslim World)2015.

Finer Hermen, Dulles over suez, Quadrangle; First Printing, Pencil Markings edition,1964.

Hoskins Halford. The Middle East- problem Area in World politics. New York: Macmillan, 1956.

Hoppes Townsend, The Devil and John Foster Dulles. Boston: Little Brown, 1973.

Kimche, Jon and David, Both Sides of the Hill, London, 1960.

Love, Kennett, The Twice-Fought War, ; A History, McGraw-Hill; First Edition,1969.

Mohamed Heikal, Cairo Documents , New York: Doubleday, 1972.

Robert Mabro, the Egyptian Economy 1952-1972, (Oxford University Press, 1974.

Morris, Benny: A History of the First Arab-Israeli War, Yale University Press, 2009.

New York Times, 2 October 1955.

New York Times, 3 January 1956.